مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: النهـــــار

التاريخ : ١٩٧٥/١٠/٥

لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي تنشرها على رغم معارضة كيسينجر

هذه هي النصوص الكاملة للوثائق السرية الملحقة باتفاق سيناء

نشرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي الوثائق السرية الاربع الملحقة باتفاق سيناء، على رغم معارضة الدكتور هنري كيسينجر ذلك. وكانت اللجنة اشترطت نشر هذه الوثائق للموافقة على ارسال الفنيين الاميركيين الى سيناء.

وفي ما يأتي نصوص الوثائق كما وزعتها امس وكالة "الاسوشيتدبرس" الاميركية:

الوثيقة الاولى

"اول ايلول ١٩٧٥

مفكرة اتفاق بين حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة.

تعتبر الولايات المتحدة ان الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي، الذي وقع بالاحرف الاولى في اول ايلول ١٩٧٥ (سيشار اليه بعد الان بكلمة الاتفاق)، والذي ينص على الانسحاب من مناطق حيوية في سيناء، يشكل عملا ذا مغزى كبير من قبل اسرائيل في السعي الى السلام النهائي. ويتمتع هذا الاتفاق بكامل تأييد الولايات المتحدة.

الضمانات الاميركية الاسرائيلية:

١ ـ ستبذل حكومة الولايات المتحدة كل الجهود لكي تلبي في صورة كاملة، وضمن حدود امكاناتها وترخيص الكونغرس واعتماداته، وعلى اساس متواصل طويل الامد، حاجات اسرائيل من الاعتدة العسكرية والحاجات الدفاعية الاخرى، وحاجاتها من الطاقة والاقتصاد.

وستعتبر الحاجات المحددة في الفقرات ٢ و٣ و٤ صالحة للادراج في المجموع السنوي، الذي سيطلب في السنة ١٩٧٦ وفي السنوات المالية التالية.

٢ ـ تكون حاجات اسرائيل العسكرية الطويلة الامد من الولايات المتحدة موضوع مشاورات دورية بين ممثلي الولايات المتحدة ومؤسسات الدفاع الاسرائيلية، على ان يدرج الاتفاق حول مواد معينة في مفكرة اميركية ـ اسرائيلية منفصلة. وفي هذا العمل سيجري خبراء عسكريون دراسة مشتركة خلال ٣ اسابيع. وعند اجراء هذه الدراسة، التي ستشمل حاجات اسرائيل لسنة ١٩٧٦، ستنظر الولايات المتحدة في عطف الى طلبات اسرائيل، بما في ذلك طلبها اسلحة حديثة ومتطورة.

٣ ـ تقوم اسرائيل بترتيباتها المستقلة الخاصة بامدادات النفط، لتلبية حاجاتها بالوسائل الطبيعية. وفي حال عجز اسرائيل عن تأمين حاجاتها في هذه الطريقة، ستتصرف حكومة الولايات المتحدة، بناء على اشعار بذلك من حكومة اسرائيل، كما يأتي مدة خمس سنوات، وفي نهاية هذه المرحلة، يمكن كل جانب ان ينهي هذا الترتيب بعد اشعار مدته سنة واحدة:

أ ـ اذا كان النفط، الذي تحتاج اليه اسرائيل لتلبية كل حاجاتها العادية للاستهلاك الداخلي، غير متوفر للشراء في ظروف لا تشمل قيودا كمية على مقدرة الولايات المتحدة على تأمين النفط لتلبية حاجاتها العادية، ستوفر حكومة الولايات المتحدة في سرعة النفط لشرائه من قبل اسرائيل لتلبية كل حاجات اسرائيل العادية المذكورة آنفا.

واذا عجزت اسرائيل عن تأمين الوسائل اللازمة لنقل هذا النفط اليها، ستبذل حكومة الولايات المتحدة كل الجهود لمساعدتها على ضمان وسائل النقل اللازمة.

ب ـ اذا كان النفط، الذي تحتاج اليه اسرائيل لتلبية كل حاجاتها العادية للاستهلاك الداخلي، غير متوفر للشراء في ظروف تمنع القيود الكمية ـ بواسطة الحظر او غيره ـ الولايات المتحدة من تأمين النفط لتلبية حاجاتها العادية، ستوفر حكومة الولايات المتحدة النفط للشراء من قبل اسرائيل وفقا لصيغة وكالة الطاقة الدولية الخاصة بالمحافظة عليه وتخصيص حصص منه كما تطبقها حكومة الولايات المتحدة، في سبيل تلبية حاجات اسرائيل الاساسية.

واذا عجزت اسرائيل عن تأمين الوسائل اللازمة لنقل هذا النفط اليها، ستبذل حكومة الولايات المتحدة كل الجهود لمساعدتها في ضمان وسائل النقل اللازمة. وسيجتمع الخبراء الاسرائيليون والاميركيون سنويا او مرات اكثر، بناء على طلب اي من الطرفين، لعرض حاجات اسرائيل النفطية المستمرة.

٤ ـ في سبيل مساعدة اسرائيل على تلبية حاجاتها من الطاقة، وكجزء من الرقم السنوي الشامل في الفقرة الاولى المذكورة آنفا، توافق الولايات المتحدة على الآتي:

أ ـ عند تحديد الرقم السنوي الشامل، الذي سيطلب من الكونغرس، ستعير حكومة الولايات المتحدة حاجات اسرائيل من النفط المستورد انتباها خاصا، وستأخذ في الاعتبار، في المرحلة المحددة في المادة ٣ المذكورة، عند حساب ذلك الرقم لانفاق اسرائيل الاضافي لاستيراد النفط مكان ما كان يأتي عادة من ابو رديس ورأس سدر (٤،٥ ملايين طن في ١٩٧٥).

ب ـ ان تطلب من الكونغرس رصد اعتمادات، يحدد حجمها باتفاق مشترك، لحكومة اسرائيل من اجل مشروع بناء وتكديس احتياط النفط

الذي سيجري تخزينه في اسرائيل، لجعل امكانات تخزين الاحتياط البالغة الان نحو ستة اشهر، تؤمن حاجات سنة واحدة، عند انجاز المشروع. وسيجري تنفيذ المشروع خلال اربع سنوات. وسيكون البناء والادارة والتمويل وبقية المسائل المتعلقة بالمشروع موضوع محادثات مبكرة ومفصلة بين الحكومتين.

٥ - لن تتوقع حكومة الولايات المتحدة من اسرائيل ان تبدأ تنفيذ الاتفاق قبل ان تنفذ مصر تعهدها بموجب اتفاق كانون الثاني ١٩٧٤ لفك الارتباط، القاضي بالسماح بمرور كل الشحنات الاسرائيلية الى الموانىء الاسرائيلية ومنها عبر قناة السويس.

٦ - تتفق حكومة الولايات المتحدة مع اسرائيل على ان الاتفاق التالي مع مصر يجب ان يكون اتفاق سلام نهائيا.

٧ - ان حكومة الولايات المتحدة مستعدة، في حال حدوث خرق مصري لاي من مواد الاتفاق، للتشاور مع اسرائيل حول مغزى الخرق والعمل التصحيحي الممكن من قبل حكومة الولايات المتحدة.

٨ - ستقترع حكومة الولايات المتحدة ضد اي قرار لمجلس الامن تعتبر انه يخلف تأثيرا مضرا بالاتفاق او يعدله.

٩ - لن تشترك حكومة الولايات المتحدة وستسعى الى منع جهود الاخرين لدرس اقتراحات تتفق هي واسرائيل على انها ضارة بمصالح اسرائيل.

١٠ - نظرا الى التزام حكومة الولايات المتحدة القديم ببقاء اسرائيل وامنها، ستنظر حكومة الولايات المتحدة في خطورة خاصة الى تهديدات دولة كبرى لامن اسرائيل وسيادتها. وفي سبيل دعم هذا الهدف، ستجري حكومة الولايات المتحدة، في حال حدوث مثل هذا التهديد، مشاورات فورية مع حكومة اسرائيل في شأن هذا التأييد، الديبلوماسي او غيره، وفي شأن المساعدة التي تستطيع تقديمها الى اسرائيل وفقا لممارساتها الدستورية.

١١ - ستنجز حكومة الولايات المتحدة وحكومة اسرائيل، في اقرب وقت ممكن وخلال شهرين اذا امكن بعد توقيع هذه الوثيقة، خطة لعملية امداد عسكري لاسرائيل في حالة طارئة.

١٢ - يقوم موقف حكومة الولايات المتحدة على ان الالتزامات المصرية، بموجب الاتفاق المصري - الاسرائيلي، وتطبيقه وسريان مفعوله ومدته، ليست مشروطة باي عمل او تطورات بين دول عربية اخرى واسرائيل. ان حكومة الولايات المتحدة تعتبر الاتفاق قائما في ذاته.

١٣ - تشارك حكومة الولايات المتحدة في الموقف الاسرائيلي انه، في الظروف السياسية القائمة، ستوجه المفاوضات مع الاردن نحو تسوية سلمية شاملة.

١٤ - وفقا لمبدأ حرية الملاحة في عرض البحار وحرية المرور في المضايق الموصلة بين مياه دولية وفوقها، تعتبر حكومة الولايات المتحدة مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق من الممرات المائية الدولية. كذلك، تعترف حكومة الولايات المتحدة بحق اسرائيل في حرية الطيران فوق البحر الاحمر ومثل هذه الممرات، وستؤيد ممارسة هذا الحق ديبلوماسيا.

١٥ - في حال سحب قوة طوارىء الامم المتحدة او اي هيئة تابعة للامم المتحدة، قبل موافقة سابقة من الطرفين في الاتفاق المصري - الاسرائيلي والولايات المتحدة،

وقبل ان يحل اتفاق آخر مكان هذا الاتفاق، تعتقد الولايات المتحدة انه يجب ان يظل الاتفاق ملزما بكل اجزائه.

١٦ - تتفق الولايات المتحدة وأسرائيل على ان توقيع بروتوكول الاتفاق المصري - الاسرائيلي وبدء تنفيذه بكامله لن يتما قبل موافقة الكونغرس الاميركي على دور الولايات المتحدة في مهمات المراقبة الموصوفة في الاتفاق وملحقه. وقد أبلغت الولايات المتحدة حكومة اسرائيل أنها حصلت على موافقة حكومة مصر على ذلك".

الوثيقة الثانية

"مفكرة اتفاق بين حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة.

مؤتمر جنيف للسلام.

١ - يعاد عقد مؤتمر جنيف للسلام في موعد يجري تنسيقه بين الولايات المتحدة وأسرائيل.

٢ - ستواصل الولايات المتحدة التقيد بسياستها الحالية حيال منظمة التحرير الفلسطينية، أي انها لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تتفاوض معها ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨. وستجري حكومة الولايات المتحدة مشاورات كاملة، وتسعى الى توفيق موقفها واستراتيجيتها حول هذا الموضوع، في مؤتمر جنيف للسلام، مع حكومة اسرائيل.

كذلك ستجري الولايات المتحدة مشاورات كاملة وتسعى الى توفيق موقفها واستراتيجيتها مع اسرائيل حول اشتراك أي دولة أضافية أخرى. ومن المفهوم أن اشتراك اي دولة أو جماعة أو منظمة أضافية، في مرحلة لاحقة من المؤتمر، سيتطلب موافقة جميع المشتركين الاصليين.

٣ - ستبذل الولايات المتحدة كل الجهود لتضمن أجراء كل المفاوضات الاساسية، في المؤتمر، على اساس ثنائي.

٤ - ستعارض الولايات المتحدة وتقترع، عند الحاجة، ضد كل مبادرة في مجلس الامن لاجراء تعديل مضر لبنود قيام مؤتمر جنيف للسلام أو لتعديل القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ في أشكال لا تتفق مع هدفها الاصلي.

٥ - ستسعى الولايات المتحدة الى ضمان اتفاق دور الدولتين الراعيتين (أي أميركا وروسيا) مع ما اتفق عليه في مفكرة التفاهم بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة اسرائيل في ٢٠ كانون الاول ١٩٧٣.

٦ - ستنسق الولايات المتحدة واسرائيل عملهما لضمان ادارة المؤتمر في شكل متفق مع أهداف هذه الوثيقة ومع الهدف المعلن للمؤتمر، وهو تحقيق سلام متفاوض عليه بين اسرائيل وكل من جاراتها".

الوثيقة الثالثة

"تأكيدات من الحكومة الاميركية لاسرائيل.

حول مسألة المساعدات العسكرية والاقتصادية لاسرائيل، يضاف ما يأتي - وهو ما أبلغته الولايات المتحدة اسرائيل - الى ما تعلنه مفكرة الاتفاق.

أن الولايات المتحدة مصممة على الاستمرار في المحافظة على قوة اسرائيل الدفاعية، بواسطة أمدادها بأنواع متطورة من الاعتدة مثل طائرات "ف-١٦".

وتوافق حكومة الولايات المتحدة على أجتماع مبكر لاجراء دراسة مشتركة حول مواد عالية التقنية ومتطورة، تشمل صواريخ بيرشنغ أرض - أرض مع رؤوس حربية تقليدية، في سبيل اعطاء رد

ايجابي.

وستقدم الحكومة الاميركية سنوياً الى الكونغرس الاميركي، تمهيداً للحصول على موافقته، طلباً بمساعدات عسكرية وأقتصادية للمساعدة على تلبية حاجات اسرائيل الاقتصادية والعسكرية".

الوثيقة الرابعة

"تأكيدات من الحكومة الاميركية الى مصر.

١ - تنوي الولايات المتحدة بذل جهد جدي للمساعدة على أجراء المزيد من المفاوضات بين سوريا واسرائيل، بالطرق الديبلوماسية في البداية.

٢ - في حال حدوث خرق اسرائيلي للاتفاق، فان الولايات المتحدة مستعدة للتشاور مع مصر حول مغزى الخرق والعمل التصحيحي الممكن من قبل الولايات المتحدة.

٣ - ستقدم الولايات المتحدة مساعدة تقنية الى مصر من أجل محطة الانذار المبكر المصرية.

٤ - تؤكد الولايات المتحده مجدداً سياستها بمساعدة مصر في تنميتها الاقتصادية على ان يكون تحديد المبلغ خاضعاً لموافقة الكونغرس واعتماده".